AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإتسانية
العدد 8، الرقم 1، فبراير 2025
E-ISSN: 2637-0581

تطوير الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في أفغانستان: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الماليزية

Developing Shariah Governance in Islamic Banks in Afghanistan: An Analytical Study in Light of the Malaysian Experience

أنوار الحق أميري Amiri Anwarul Haq
International Islamic University Malaysia
anwarulhaqamiri@gmail.com

بوهدة غالية Bouhedda Ghalia
International Islamic University Malaysia
Bouhedda@iium.edu.my

ميسزايري Miszairi Bin Sitiris
International Islamic University Malaysia
miszairi@iium.edu.my

سرفراز محمد طاهر Sarfaraz Mohammad Tahir
International Islamic University Malaysia
tahir.sarfaraz83@gmail.com

Article Progress

Received: 17 Jan 2025
Revised : 24 Jan 2025
Accepted: 9 Feb 2025

* Corresponding Authors:

Amiri Anwarul Haq

E-mail: *anwarulhaqamiri@gmail.com*

ملخص البحث

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية متعمقة للحوكمة الشرعية في النظام المصرفي الإسلامي، مع مقارنة بين التجربة الأفغانية والتجربة الماليزية الرائدة. يرتكز البحث على مراجعة الأدبيات وتحليل القوانين واللوائح ذات الصلة، بالإضافة إلى مقابلات مع خبراء القطاع، لاستكشاف كيفية تطبيق الحوكمة الشرعية في تحقيق الامتثال للشريعة الإسلامية وتعزيز الاستقرار المالي. أظهرت النتائج تفوق التجربة الماليزية بفضل الإطار القانوني الشامل، واستقلالية المجالس الشرعية، واعتماد معايير تشغيلية متقدمة، مثل قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013 ومعيار الحوكمة الشرعية لعام 2019. في المقابل، يعاني النظام الأفغاني من غياب قانون مستقل للمصرفية الإسلامية وضعف الكفاءات البشرية ونقص آليات الرقابة الشرعية. يخلص البحث إلى أن تطوير الحوكمة الشرعية في أفغانستان يتطلب إصلاحات جوهرية، تشمل تعديل قانون البنك المركزي، تعزيز صلاحيات واستقلالية المجلس الاستشاري

الشرعي، وإعادة تأهيل الكوادر المصرفية. كما يشير البحث إلى أهمية اتباع نهج تدريجي لتحويل النظام المالي إلى نموذج إسلامي متكامل، مع الاستفادة من التجربة الماليزية في بناء إطار قانوني وتنظيمي يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. يؤكد البحث أن الحوكمة الشرعية ليست فقط آلية لضمان الامتثال الشرعي، بل هي أيضًا أداة استراتيجية لتحقيق الشفافية والمساءلة، ودعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، مما يجعلها عاملاً محوريًا في بناء نظام مالي إسلامي قوي ومتوافق مع متطلبات العصر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، الاستقلالية، الشفافية، الإصلاح القانوني، التدرج في التشريع

ABSTRACT

This research provides an in-depth analytical study of Sharia governance in the Islamic banking system, comparing the Afghan experience with Malaysia's pioneering model. The study is based on a review of literature, analysis of relevant laws and regulations, and interviews with industry experts to explore how Sharia governance ensures compliance with Islamic principles and enhances financial stability. The findings highlight Malaysia's superior framework, supported by a comprehensive legal system, the independence of Sharia boards, and the adoption of advanced operational standards, such as the Islamic Financial Services Act 2013 and the Sharia Governance Standard 2019. Conversely, the Afghan system faces challenges such as the absence of an independent Islamic banking law, a lack of qualified personnel, and insufficient Sharia compliance mechanisms. The research concludes that developing Sharia governance in Afghanistan requires fundamental reforms, including amending the Central Bank Law, strengthening the authority and independence of the Sharia Supervisory Council, and retraining banking personnel. The study also emphasizes the importance of adopting a gradual approach to transitioning the financial system into a fully Islamic model, leveraging Malaysia's experience in establishing a legal and regulatory framework that supports sustainable economic development. It asserts that Sharia governance is not merely a tool for ensuring compliance but also a strategic mechanism for promoting transparency, accountability, and economic growth while fostering financial stability. As such, Sharia governance serves as a pivotal factor in building a robust Islamic financial system that aligns with contemporary demands.

Keywords: Sharia governance, independence, transparency, legal reform, gradual transition.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد، في عالم يشهد تعقيدات اقتصادية ومالية متزايدة، تبرز المصارف الإسلامية كخيار قوي ومستدام، يتوافق مع الأحكام الشرعية ويستجيب لحاجات المجتمعات المسلمة. تتمتع أفغانستان بتراث غني يمتد في جذور صمودها وتمسكها بالدين الإسلامي، وهذا يعزز من اهتمامها بتطوير الخدمات المالية الإسلامية ويقدم لها فرصة فريدة لتعزيز قطاعها المصرفي الإسلامي ودعم نموه الاقتصادي. ومع ذلك، تتطلب هذه العملية وجود نظام حوكمة شرعية قوي وفعال يضمن الشفافية، النزاهة، والمساءلة، ويواكب التطورات العصرية. ماليزيا، بكونها رائدة عالمية في مجال الخدمات المالية الإسلامية وبفضل تطويرها لإطار عمل متقدم للحوكمة الشرعية، تقدم إلهامًا ودروسًا قيمة يمكن لأفغانستان الاستفادة منها. من خلال الاستلهام من النجاحات والتحديات التي واجهتها ماليزيا، يمكن لأفغانستان تطوير نظام حوكمة يسهم في تحقيق الاستقرار والنمو لقطاعها المصرفي الإسلامي، ويعزز الثقة بين المستهلكين والمستثمرين.

هذا المقال يهدف إلى استكشاف كيفية الاستفادة من التجربة الماليزية لتطوير الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في أفغانستان، مع التركيز على تحديد العوائق واقتراح استراتيجيات فعّالة للتغلب عليها. من خلال تحليل الممارسات الناجحة والدروس المستفادة من التجربة الماليزية، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم رؤى قيمة لصانعي السياسات والممارسين في أفغانستان، مما يسهم في تشكيل مستقبل مزدهر للمصارف الإسلامية في البلاد.

مشكلة البحث

رغم الجهود المبذولة في تطوير المصرفية الإسلامية في أفغانستان، تواجه هذه المبادرات بعض التحديات قد تعيق استمراريتها وتطورها. تتضمن هذه التحديات نقصًا في الإطارات

التشريعية والتنظيمية الشاملة التي تتماشى مع المعايير الشرعية العالمية وتلبي الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى محدودية الخبرة والوعي بأهمية وآليات الحوكمة الشرعية بين العاملين في القطاع (Sarfaraz 2025, Athari 2025). يُظهر النموذج الماليزي، بتقدمه وريادته في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بما فيها المصارف الإسلامية، فرصًا للتعلم والتطبيق يمكن أن تساعد أفغانستان في مواجهة وتجاوز هذه التحديات (Amiri, 2024)، مما يدعم تحسين النظام الحوكمي لقطاعها المصرفي الإسلامي.

أسئلة البحث

تحاول الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الحوكمة الشرعية، وما أهميتها، وما الأهداف والمبادئ التي تستند إليها؟
2. ما التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق نظام حوكمة شرعية متكامل في المصارف الإسلامية في أفغانستان؟
3. كيف يمكن لأفغانستان تطوير نظام حوكمة شرعية فعال بالاستفادة من التجربة الماليزية؟

أهداف البحث

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف ومن أهمها:

1. تحديد وتوضيح مفهوم الحوكمة الشرعية، بما في ذلك أهميتها، أهدافها، والمبادئ التي تقوم عليها.
2. استكشاف وتحليل التحديات الرئيسية التي تعترض تطبيق نظام الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بأفغانستان.
3. اقتراح استراتيجيات فعالة لتطوير نظام حوكمة شرعية في المصارف الإسلامية الأفغانية، مستفيدة من الخبرات والدروس المستقاة من النموذج الماليزي.

أهمية البحث

البحث يكتسب أهميته من الحاجة الملحة لتطوير نظام حوكمة شرعية قوي في المصارف الإسلامية بأفغانستان، وهو ما يعزز الشفافية والكفاءة ويضمن الامتثال للشريعة الإسلامية. يسلط الضوء على الجهود التي بذلها البنك المركزي الأفغاني في سن تنظيمات خاصة للحوكمة الشرعية، مؤكدًا على الحاجة لدعم وتحسين هذه الإجراءات من خلال استخلاص العبر من النموذج الماليزي.

مناهج البحث

في ضوء أسئلة البحث وأهدافه، وعلى اعتبار أن الهدف الرئيسي هو تطوير الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في أفغانستان من خلال دراسة تحليلية مستمدة من التجربة الماليزية، نُظم المناهج البحثية كما يلي:

1. المنهج الاستقرائي: يتم جمع المادة العلمية من المعايير والإرشادات الصادرة عن المنظمات الدولية والجهات الإسلامية، والأبحاث الجامعية والأوراق العلمية، لتكوين قاعدة نظرية شاملة حول مبادئ الحوكمة الشرعية والمؤسسية، كأساس لدراسة وتطوير النظام في أفغانستان.
2. المنهج المقارن: تُجرى مقارنة شاملة بين الهيئات الشرعية؛ سواءً بين المجلس الاستشاري الشرعي في البنوك المركزية والهيئات الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وأفغانستان. يتم ذلك استناداً إلى القوانين واللوائح المعمول بها في كلا البلدين، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، واستخلاص الدروس التي يمكن تطبيقها لتطوير الحوكمة الشرعية في السياق الأفغاني.
3. الدراسة الميدانية: تُعتمد مقابلات ميدانية مع الخبراء والمعنيين في التجربة الأفغانية، لاستقصاء آرائهم حول واقع أداء الحوكمة الشرعية، العراقيل التي تواجهها، والسبل المقترحة لتعزيزها وتطويرها.

تُسهم هذه المناهج المتكاملة في تقديم دراسة تحليلية دقيقة تسلط الضوء على الفجوات الحالية في نظام الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بأفغانستان، وتستقي الدروس من التجربة الماليزية لتطوير إطار متكامل يلبي احتياجات القطاع في السياق المحلي.

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات حول تجربة ماليزيا في مختلف المجالات، بما في ذلك الحوكمة الشرعية، غنية ومتعددة، نظراً لتطور النظام المالي الإسلامي الماليزي واعتباره نموذجاً يحتذى به عالمياً. في المقابل، فإن الدراسات المتعلقة بالسياق الأفغاني محدودة للغاية، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. من بين أبرز الدراسات السابقة التي يمكن الاستفادة منها في هذا المقال ما يلي:

1. الحوكمة: أسسها، ومبادئها، وحاجة عمل هيئات الرقابة الشرعية لقواعدها (صوالحي: 2012م)، تناولت هذه الدراسة مفهوم الحوكمة وأهدافها ومبادئها، مع التركيز على حاجة هيئات الرقابة الشرعية إلى قواعد تنظيمية قوية. قدمت الدراسة مقارنة بين مبادئ الحوكمة في السياق الغربي، مثل لجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبين الحوكمة الشرعية. ورغم أنها توفر أساساً نظرياً مفيداً، إلا أن طبيعتها المختصرة تجعلها غير كافية لتناول التفاصيل العملية المرتبطة بتطوير الحوكمة الشرعية. سأستفيد من هذه الدراسة في تقديم الإطار النظري للحوكمة الشرعية ومقارنتها بالحوكمة التقليدية.

2. حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي (بوهراوة وآخرون: 2015م)، ركزت هذه الدراسة على تجربة البنك المركزي الماليزي في وضع معايير الحوكمة الشرعية، مع تحليل تأثير الأزمات المالية العالمية، وخاصة أزمة 2008، على صياغة هذه المعايير. تناولت الدراسة معيار الحوكمة الشرعية لعام 2011 وتفاصيل تطبيقه. يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لفهم الإطار التاريخي والتطوري لتجربة ماليزيا، خاصة في مجال الحوكمة الشرعية.

3. الهيئة الشرعية وأثرها على المصارف الإسلامية: دراسة على بعض النماذج في الدول الإسلامية (الدكاش: 2018م)، ركزت هذه الدراسة على دور الهيئات الشرعية وتأثيرها في المصارف الإسلامية، مع تحليل تجارب السودان وماليزيا. على الرغم من تناولها الجوانب العملية للهيئات الشرعية، إلا أن نطاقها يقتصر على تأثير هذه الهيئات دون التوسع في مفهوم الحوكمة الشرعية الشاملة. سأستفيد من هذه الدراسة في تحليل دور الهيئات الشرعية في تحقيق الالتزام بالمبادئ الإسلامية في المصارف الإسلامية.

4. الصيرفة الإسلامية وكيفية تطبيقها في أفغانستان (الضريري: 2018م)، تناولت هذه الرسالة النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان، مع تقديم توصيات لتطبيق الصيرفة الإسلامية. ركزت الرسالة على تاريخ المصرفية في أفغانستان، لكنها لم تتناول موضوع الحوكمة الشرعية بشكل مفصل. مع ذلك، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تقديم خلفية تاريخية حول النظام المصرفي الأفغاني.

على الرغم من أن هذه الدراسات تقدم رؤى قيمة حول الحوكمة الشرعية، إلا أن هناك فجوة واضحة فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة الشرعية في السياق الأفغاني. كما أن معظم الدراسات التي تناولت تجربة ماليزيا ركزت على معيار الحوكمة الشرعية لعام 2011، بينما يعد معيار عام 2019، الذي أصدره البنك المركزي الماليزي، أكثر شمولية وتطوراً. من هنا، تأتي أهمية هذا المقال لسد هذه الفجوة من خلال دراسة تجربة ماليزيا في ضوء المعيار الجديد لعام 2019، مع التركيز على كيفية تكييف هذه التجربة لتطوير نظام حوكمة شرعية في أفغانستان. يمثل هذا المقال خطوة نحو تقديم نموذج عملي يمكن أن يساهم في بناء نظام مالي إسلامي مستدام وفعّال في السياق الأفغاني.

تعريف الحوكمة: مصطلح "حوكمة" لم يجد مكانًا مباشرًا في معاجم اللغة العربية القديمة، ولكنه يجد أصوله اللغوية متجذرة في الكلمة العربية "حكم". تُفسر "حكم" بأنها تدل على الإحكام والدقة في العمل بما يمنع الخطأ والفساد، وعلى هذا الأساس يُطلق على القاضي لقب "حاكم" لأنه يُعيد الحقوق ويمنع الظالم من الظلم (Ibn Manzur, 141/12).

"حوكمة"، وفقًا لهذا السياق، تأتي على وزن "فوعلة" مشكلة استثناء في البناء اللغوي مشابهًا لما عُرف بكلمة "عولمة". كلمة "حوكمة" في الاستخدام الحديث هي ترجمة للمصطلح الغربي "Governance"، الذي يعود بجذوره إلى اللغة اليونانية "kubernáo" بمعنى "القيادة"، ومنها إلى اللاتينية "Gubernare"، ثم إلى الفرنسية "Gouvernance" بمعنى طريقة الحكم (Abarim Publication, 2024). العديد من الاقتصاديين والسياسيين، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ساهموا في تطور وبروز هذا المصطلح. تواجه اللغة العربية تحديات عند محاولة ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية بشكل يحفظ الدقة والمعنى الأصلي. واجه هذا التحدي مصطلح "Governance"، حيث تم اقتراح ترجمات متعددة. بيد أن المصطلح "حوكمة" استطاع أن يتلقى قبولاً واسعاً، وذلك لقدرته على نقل مفهوم الإشراف والمراقبة مع المحافظة على الصلة اللغوية بكلمة "حكم". هذا الاختيار لم يكن محل تقدير علماء اللغة العربية وحسب، بل وجد أيضاً استحساناً من جانب مجمع اللغة العربية، مما يؤكد على أهمية الاختيار الدقيق للمصطلحات التي تعكس الدلالات والمعاني الغنية للغة العربية (Abu Al-Atta, N, 23/03/2024)

التعريف الاصطلاحي للحوكمة: تُعرَّف الحوكمة بأنها: "النظام الذي تُدار من خلاله الشركات وتُراقب" (OECD, 2024)، بهدف تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة. يُعد مصطلح "حوكمة" ترجمة دقيقة لمصطلح "Governance" الغربي، الذي يعود إلى أصول يونانية ولاتينية تعني القيادة والإشراف (Abarim: 2024). تسعى الحوكمة إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة، سواء كانوا من المساهمين أو المديرين أو أصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بأعلى معايير الشفافية والرقابة، لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية وحماية حقوق كافة الأطراف المعنية (Sawlahi, 2012). أما الحوكمة الشرعية، والذي يحظى بأهمية متزايدة ضمن سياق الخدمات المالية الإسلامية. وفقاً لتعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، الحوكمة الشرعية عبارة عن: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات

المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً على كل وحدة من الهياكل والإجراءات الآتية" (IFSB, 2009). ويقصدون بالإجراءات أو العمليات الآتية، أربعة أمور:

1. إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية: يتطلب من الهيئات الشرعية المختصة تقديم فتاوى وقرارات مبنية على أسس فقهية دقيقة، مع الأخذ في الاعتبار السياق العملي للعمليات المالية، لضمان التزام كامل بالشريعة الإسلامية.
2. الإعلانات والتوجيهات الشرعية: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية نشر هذه الفتاوى والتوجيهات بشكل واضح، مع وجود فريق مؤهل يراقب التزام العاملين بهذه التوجيهات بدقة.
3. التدقيق والمراجعة الشرعية: يُنفذ تدقيق دوري ومراجعات داخلية للعمليات والمعاملات المالية للتحقق من توافقها مع الأحكام الشرعية، مع التأكيد على التعامل السليم مع أي مخالفات بناءً على معايير الشريعة.
4. المراجعة السنوية: تُجرى للتأكد من تنفيذ جميع الإجراءات والتدقيقات الشرعية بشكل صحيح وكامل، مع التأكد من خلو العمليات من أي مخالفات للمعايير الشرعية.

بعد استعراض مفاهيم الحوكمة والحوكمة الشرعية، يمكننا توضيح مفهوم حوكمة المصارف الإسلامية بدقة. إنها تشير إلى: "نظام يضمن إدارة هذه المصارف وفقًا للمعايير الدولية العليا للحوكمة مع التزام صارم بالأحكام الشرعية". يتضمن هذا النظام تطبيق مبادئ الشفافية، المساءلة، والإدارة الفعّالة. يهمّ هذا النظام بالتأكيد على الالتزام بالقواعد الشرعية في كافة العمليات والقرارات، كما يضمن وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة تراقب وتثبت توافق العمليات مع الشريعة. يستنتج الباحث أن حوكمة المصارف الإسلامية تمثل تجسيدًا لمزيج بين مبادئ الحوكمة المؤسسية الدولية والمتطلبات الشرعية الإسلامية. هذا التعريف يعكس الأبعاد المتعددة لحوكمة المصارف الإسلامية بشكل دقيق، مؤكدًا على أن الحوكمة في السياق الإسلامي لا تقتصر فقط على الجوانب التنظيمية والإدارية، بل تشمل أيضًا الالتزام العميق بالقيم الشرعية. هذا النهج يضمن النزاهة والشفافية والمسؤولية، مع تأكيد

أهمية الهوية الإسلامية والالتزام بالمبادئ الأخلاقية كركائز أساسية للحوكمة، وبالتالي يقدم فهمًا شاملًا لكيفية تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها المالية والاجتماعية ضمن إطار يحترم تعاليم الإسلام ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

ثانياً: تأصيل الحوكمة: أما التأصيل الشرعي للحوكمة، فيستند إلى الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الرئيسي للأحكام والقوانين في النظام الإسلامي. على الرغم من أن مصطلح "الحوكمة" بحد ذاته لم يكن مستخدمًا في التراث الفقهي الإسلامي القديم، فإن المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة متجذرة بعمق في الإسلام. تنقسم أحكام الشريعة إلى تعاليم تفصيلية تشمل بعض الأحكام الثابتة، وأخرى تتسم بالمرونة والتجديد فيما يتعلق بالمعاملات المالية والإدارية. ومن بين المبادئ الأساسية التي تؤطر الحوكمة في الإسلام نجد المسؤولية، العدل، الأخلاق، الرقابة والمساءلة، والإفصاح والشفافية. فيما يتعلق بمبدأ المسؤولية، الإسلام يحمّل الفرد مسؤولية عن تصرفاته ليس فقط أمام الله، بل أيضًا أمام المجتمع والقانون. المسؤولية في الإسلام لا تقتصر على الجانب الفردي، بل تشمل أربعة جوانب متكاملة: المسؤولية الدينية، الأخلاقية، الاجتماعية، والقانونية.

في هذا السياق، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27]، مما يبرز أن المسلم مؤتمن على حقوق الله وحقوق الناس، ويجب عليه الالتزام بها في كافة التعاملات. كذلك، جاء في الحديث النبوي الشريف: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (Al-Bukhari,7138). وهو تأكيد على مبدأ المسؤولية الجماعية والفردية في الإسلام. من جانب آخر، العدل يُعد من أهم المبادئ التي يتوجب تطبيقها في جميع المعاملات المالية والإدارية. يأمر الله تعالى بالعدل في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]، مما يدل على أهمية العدل كركيزة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار داخل المؤسسة وبين جميع الأطراف المعنية. كما

يولي النظام الإسلامي اهتمامًا كبيرًا بالأخلاق في المعاملات، سواء في الوسائل أو الأهداف. لذا، يمنع تمويل المشاريع التي تتعارض مع مقاصد الشريعة، مثل المشاريع التي تنتهك القوانين أو تمس الأخلاق العامة. الرقابة والمساءلة تعتبران من المبادئ الرئيسية في الحوكمة الإسلامية، إذ يُحاسب المسلم على أفعاله سواء أمام الله أو أمام المجتمع. القرآن الكريم يوضح هذا المبدأ في قوله تعالى: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 93]، وقوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 105]، مما يؤكد أن الإسلام يشجع على المراقبة الذاتية والتقيد بالمسؤوليات. وأخيرًا، الإفصاح والشفافية يُعتبران من الركائز المهمة التي تدعو إليها الشريعة الإسلامية لتجنب الغش والخداع وضمان الوضوح في المعاملات. النبي صلى الله عليه وسلم أوضح أهمية هذا المبدأ في حديثه: "من غشنا فليس منا" (Muslim, VOL. 1, 99)، الذي يعكس ضرورة الصدق والوضوح في جميع التعاملات المالية.

من هذا المنطلق، فإن الحوكمة الشرعية ليست مجرد تطبيق للنظم التقليدية المتعارف عليها في الغرب، بل هي امتداد لهذه النظم، ولكن مع ضبطها بالضوابط الشرعية. فالعديد من المبادئ التي تُطبَّق في الحوكمة التقليدية اليوم، كالشفافية والمساءلة والعدالة، لها جذور عميقة في الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الغرب قد طور هذه المبادئ خلال العصور الحديثة، إلا أن الإسلام كان سباقًا في تحديد هذه المبادئ منذ زمن بعيد. ولكن بسبب الظروف التاريخية والسياسية، كان العالم الإسلامي في معزل عن تطوير مثل هذه المفاهيم الحديثة بشكل متكامل، حيث لم يُعطَ الفرصة الكافية للتفكير في هذه القضايا وتطويرها بما يتناسب مع تطورات العصر (Osmani, 1, 5-8).

أهمية الحوكمة:

تعتبر حوكمة الشركات عنصراً أساسياً على مستويات مختلفة: بشكل عام لجميع الشركات، وبشكل خاص للمؤسسات المالية، وبشكل محدد للمصارف الإسلامية. تتجلى أهميتها في النقاط التالية(Bouhraoua, S, Boukrasha, H, 2015) :

1. حل النزاعات في المصالح: تقدم حوكمة الشركات الإطار اللازم لتسوية النزاعات والتضارب في المصالح بين الإدارة، مجلس الإدارة، والمعنيين الآخرين كالممولين والمستثمرين، مما يضمن العدالة والتوازن بين جميع الأطراف.
2. صياغة الأهداف والرؤية: وضع وتوضيح الرؤية الاستراتيجية، المهام، والأهداف طويلة الأمد للشركة أو المؤسسة المالية، ما يوفر اتجاهاً واضحاً للتطور والنمو.
3. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر تطبيق أفضل الممارسات في الرقابة الداخلية، الالتزام بالتنظيمات، المحاسبة والتدقيق، إدارة المخاطر، والإفصاح والمسؤولية الاجتماعية.

تشمل الأطراف التي تؤثر فيهم حوكمة الشركات بشكل مباشر الإدارة، مجلس الإدارة، المساهمين، الموظفين، العملاء، الممولين، والمجتمع ككل. حماية مصالح هذه الأطراف تشمل:

- تبني أعلى المعايير: الاعتماد على أعلى معايير الممارسة وتطوير نظم المحاسبة وحوافز فعّالة.
- تكوين عقود شفافة: تأسيس عقود واضحة تبين بدقة حقوق وواجبات كل طرف.
- الإفصاح والشفافية: تعزيز الشفافية والإفصاح كوسائل أساسية لتنظيم السوق وحماية المصالح.
- إجراءات وتدابير مؤسسية: إنشاء تدابير وإجراءات تضمن الفعالية والنزاهة في العمليات التجارية والمالية.
- التنظيم والرقابة الفعالة: الحرص على إدارة وتنظيم العمليات بطريقة تحقق الاستقرار والأمانة.
- ترويج الأخلاق وخلق بيئة داعمة: السعي لتعزيز القيم الأخلاقية وخلق بيئة تشجع على الابتكار والتطور المستدام.

من خلال التركيز على هذه الجوانب، تهدف حوكمة الشركات إلى تأسيس أساس قوي للنمو المستدام والعمل الشريف، مما يعزز الثقة والأمان لكافة الأطراف المعنية.

أهداف الحوكمة:

يشير الدكتور يونس صوالحي في دراسته إلى أن الحوكمة تستهدف بشكل أساسي تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف. من بين هذه الأهداف، تنسيق العلاقات الإدارية بين مختلف الأطراف المعنية، إنشاء بيئة عمل متناغمة تعزز الربط بين الإدارة والهيئات الرقابية، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي لتحسين الربحية على المستويين الفردي والعام. ويضيف أن تعزيز قيم كالعدالة، الشفافية، والمسؤولية من شأنه أن يحسن فعالية الرقابة والإشراف التي يمارسها مجلس الإدارة، ويطور الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر والتخفيف منها. بالإضافة إلى ذلك، ينوه الدكتور صوالحي إلى أهمية محاربة السلوكيات المالية والإدارية غير المقبولة، زيادة الثقة بين العملاء والمستثمرين لجذب استثمارات جديدة، والحد من الفساد وسوء الإدارة.ويختم الدكتور صوالحي بالتأكيد على أن الحوكمة الشرعية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف ضمن إطار الشريعة الإسلامية، بإشراف هيئات شرعية مستقلة تضمن التزام العمليات بالمبادئ الإسلامية. ويلاحظ أن هناك تطوراً ملحوظاً في أهداف الحوكمة من خلال التحول من التركيز الضيق على مصالح حملة الأسهم إلى تبني نهج أكثر شمولية يخدم جميع أصحاب المصالح بتوازن، مما يضمن تحقيق العدالة والشفافية لجميع الأطراف المعنية (Younes, Sawalhi, p.4-5).

مبادئ الحوكمة:

مبادئ الحوكمة التي طورتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) تشكل حجر الأساس في عالم الحوكمة الفعّالة، ليس فقط للشركات والمؤسسات ضمن دول العضوية بالمنظمة، بل أيضًا بالنسبة لعديد من المنظمات الأخرى حول العالم، سواء كانت إسلامية أو غير ذلك. هذه المبادئ كونت الأساس الذي استندت عليه هذه المنظمات في تطوير إطارات الحوكمة لديها، مع إضافة بعض المبادئ الأخرى التي تتلاءم مع خصوصياتها الثقافية، الدينية، أو الاقتصادية. بعبارة أخرى، المبادئ التي حددتها منظمة (OECD) ساهمت في

تشكيل الحوكمة العالمية وأصبحت مرجعًا للعديد من التحسينات والتعديلات التي نفذتها منظمات متعددة لتلبية احتياجاتها الخاصة.

المبادئ الأساسية للحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتضمن (OECD, 2017):

1. ضمان أساس قوي لنظام الحوكمة: يركز على الأهمية الكبرى لوجود إطارات محددة لتوزيع المسؤوليات بين الهيئات الإشرافية والتنفيذية والرقابية.
2. حقوق المساهمين ووظائف الجمعية العامة الرئيسية: يهتم بحماية حقوق كل المساهمين وضمان فاعلية ممارسة حقوق الملكية لهم.
3. معاملة المساهمين بالعدالة: يحث على ضرورة تعامل جميع المساهمين بعدالة وتقديم تعويضات عند الحاجة.
4. دور أصحاب المصالح في الحوكمة: ينادي بالاعتراف بحقوقهم ويشجع على التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح من أجل تحقيق استدامة مالية.
5. الإفصاح والشفافية: يطلب الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة المتعلقة بالشركة بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة: يعمل على توضيح وتعزيز المسؤوليات التي ينبغي على مجلس الإدارة تحملها تجاه الشركة وأصحاب المصالح.

هذه المبادئ، التي تعد جوهرية لتحقيق حوكمة رشيدة وفعّالة، قد تم تكييفها وتوسيع نطاقها من قبل منظمات إسلامية وغير إسلامية أخرى لتلبية احتياجاتها الفريدة والخصوصيات التي تميزها. بالإضافة إلى ذلك، قد تتم إضافة مبادئ أخرى متعلقة بالأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أو الامتثال للشريعة الإسلامية في حال المؤسسات المالية الإسلامية، ما يعكس التزامها ليس فقط بالأداء الاقتصادي الفعّال، ولكن أيضاً بالمساهمة الإيجابية في المجتمع والبيئة.

من خلال هذا النهج المتكامل والشامل، تعمل المؤسسات المتنوعة على تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية، لضمان استدامتها ونجاحها على المدى الطويل. وبالتالي، تظل المبادئ التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عنصراً أساسياً ومحورياً في أي إطار حوكمة يتم تطويره على المستوى العالمي، مع الإمكانية للتعديل والإضافة لتلبية التحديات والفرص المحددة التي تواجه كل منظمة.

مبادئ الحوكمة أثارت أيضا اهتمام البنك المركزي الأفغاني الذي قام بإصدار معيار خاص بحوكمة المصارف الإسلامية المرخصة في أفغانستان. حيث قدم مبادئ الحوكمة الشرعية التي تنقسم إلى ستة مجالات رئيسية (DAB, *NSGF*):

المجال الأول: المتطلبات العامة للبنية الشرعية

هذا المبدأ يبين الشروط الأساسية لإطار الحوكمة الشرعية التي تشمل الأدوار الرئيسية والأجهزة الأساسية في تطبيق الحوكمة الشرعية داخل المصرف.

المجال الثاني: الحقوق، الواجبات والمسؤوليات

يُعنى هذا المجال بتحديد المسؤوليات بدقة لضمان أداء فعّال وتجنب التداخل في الأدوار الذي قد يضر بالمؤسسة، موضحاً مستويات المحاسبة والمسؤولية المطلوبة من أعضاء مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، والإدارة في المصرف الإسلامي.

المجال الثالث: الاستقلالية

يهدف هذا المجال إلى ضمان استقلالية الهيئة الشرعية لكي تتمكن من اتخاذ قرارات صحيحة، مع التأكيد على أهمية دور أعضاء مجلس الإدارة في دعم هذه الاستقلالية.

المجال الرابع: الكفاءة

يُركز هذا المجال على متطلبات الكفاءة والأهلية الضرورية لضمان قدرة الأدوار الرئيسية على تنفيذ الحوكمة الشرعية بفاعلية، مؤكداً على الخبرة، السمعة الطيبة، والمؤهلات الأكاديمية والعملية لأعضاء الهيئة الشرعية.

المجال الخامس: السرية والتناسق

يُحدد هذا المجال أدنى مجموعة من القواعد لضمان السرية ولتعزيز الاتساق في قرارات الهيئة الشرعية، مع التأكيد على الحفاظ على المعلومات السرية والسعي نحو تحقيق توافق في الآراء الشرعية.

المجال السادس: وظائف الشريعة الداخلية

يتناول هذا المبدأ الأدوار الشرعية الداخلية.

تحليل ومقارنة النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان مع النموذج الماليزي

تعد التجربة الماليزية في مجال الرقابة الشرعية واحدة من أبرز وأقدم التجارب على مستوى العالم، وهي تأتي بعد التجربة السودانية مباشرة. تتميز ماليزيا بنضج نظامها المصرفي الإسلامي وتوثيقه بشكل جيد، نظرًا لاهتمام السلطات التشريعية بتطوير وتحسين البنية التحتية للقطاع المصرفي الإسلامي، ورغبتها في ضبط وتطوير القطاع من خلال إنشاء هيئات رقابية شرعية ومنحها الصلاحيات المناسبة. لقد قام الباحثون بدراسة كلا التجربتين من خلال الاطلاع على القوانين واللوائح والأطر التنظيمية الخاصة بالحوكمة الشرعية الصادرة عن البنوك المركزية في كل من الدولتين. سيقوم الباحثون بعرض أهم المحاور التي تستحق المقارنة والتي تخص المجالس الشرعية في البنوك المركزية والهيئات الشرعية الخاصة بالمصارف الإسلامية لكلا الدولتين في الجداول التالية:

جدول 1: مقارنة المجالس الاستشارية الشرعية في نظام البنوك المركزية في ماليزيا وأفغانستان

العنصر/المحور	التجربة الماليزية	التجربة الأفغانية
تواجد المجلس الشرعي في نصوص البنك المركزي	يُذكر المجلس الشرعي صراحةً في نصوص قانون البنك المركزي (كما في قانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009)، مما يمنحه سلطة قانونية ملزمة ويعزز دوره الرقابي.	يقتصر ذكر المجلس الشرعي على اللوائح الداخلية دون تضمينه في النص القانوني الرئيسي، مما يضعف من السلطة التنفيذية والرقابية ويشير إلى فجوة تنظيمية تستدعي المعالجة.
نظام عمل المجلس الشرعي المركزي	على الرغم من عدم نشر نظام عمل مستقل بشكل مكتوب، فقد منح قانون البنك المركزي لعام 2009 المجلس الاستشاري الشرعي صلاحيات عليا جعلت قراراته ملزمة للمحاكم والمحكمين، إضافة إلى إصدار منهجية قرارات المجلس خلال مؤتمر عالمي عام 2024.	تم إصدار نظام عمل تفصيلي للمجلس الإشرافي الشرعي ونشره إلكترونيًا، مما يتيح متابعة واضحة للإجراءات، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى توافقه مع المعايير القانونية الوطنية.
شرط دين عضو الهيئة	لا توجد نصوص توضح شرط الانتماء الديني بصورة صريحة؛ إلا أن الالتزام بالمبادئ الشرعية يُفترض ضمنيًا.	يُنص بوضوح على ضرورة أن يكون أعضاء المجلس من المسلمين، مما يعكس التزامًا صريحًا بالمعايير الشرعية ويضمن توافق القرارات مع الأصول الدينية في المصرفية الإسلامية.
آلية الاستقلالية والتعيين	تُحدد آلية التعيين بمشاركة الجهات العليا مثل السلطان والوزير وفق المادة 53 من قانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009، مما يمنح المجلس استقلالية نسبية رغم إمكانية تأثير الاعتبارات السياسية.	تعتمد آلية التعيين على المجلس الأعلى للبنك المركزي مع اقتراح تعيين بعض الأعضاء من قِبل رئاسة الوزراء، مما قد يؤدي إلى احتمالية وجود تضارب مصالح أو تأثيرات إدارية تقلل من الاستقلالية الكاملة للمجلس.
المكانة الإدارية وتبعية التقارير	لا يُحدد النص القانوني جهة تقارير رسمية للمجلس الشرعي، مما يؤدي	يُنص على رفع تقارير المجلس إلى المجلس الأعلى أو رئاسة الوزراء، مما

	إلى بعض الغموض في العلاقة مع الجهات التنفيذية، رغم إدراجه ضمن الإطار التنظيمي العام للبنك المركزي.	يحدد مكانة المجلس بوضوح ويعزز الشفافية والمساءلة في العلاقة الهيكلية مع الجهاز الإداري.
شروط تعيين الأعضاء وعددهم	تحتوي النصوص على معايير محددة لتعيين الأعضاء ويُحدد عددهم بتسعة أعضاء لضمان تنوع الخبرات، والتخصصات الشرعية، والقانونية، والمالية.	تُحدد معايير عامة لتعيين الأعضاء مع إلزامية أن يكونوا من المسلمين؛ وحاليًا يبلغ عدد الأعضاء خمسة مع توصيات بزيادة العدد إلى تسعة لمواجهة حجم العمل المتزايد.
إلزامية قرارات المجلس	تُطبق قرارات المجلس الشرعي على المصارف والمؤسسات المالية، وتصبح ملزمة أمام المحاكم وجهات التحكيم وفق مواد قانونية (مثل المواد 55–57)، مما يؤكد فاعلية النظام الرقابي.	تُفرض القرارات ضمن الإطار الشرعي (المادة 6.5.7)؛ إلا أن عدم وجود تصريح قانوني واضح قد يؤدي إلى ثغرات في التطبيق العملي، مما يستدعي تعزيز النصوص لتكون ملزمة بشكل مباشر.
منهجية الفتوى	لا تُفصّل الوثائق الرسمية منهجية إصدار الفتاوى بشكل مكتوب، رغم ذكر الأمين العام في مناسبات دولية، ما يشير إلى الحاجة إلى توثيق رسمي لتوحيد الإجراءات (Khazar, 2024).	تم وضع منهجية إصدار الفتاوى ضمن اللائحة التنظيمية، مما يسهم في توحيد الإجراءات وضمان اتساق الفتاوى الصادرة عن المجلس وتعزيز الثقة في عملية اتخاذ القرارات الشرعية.
آلية إنهاء خدمات الأعضاء أو إقالتهم	لا تتوفر تفاصيل دقيقة في النصوص الرسمية بخصوص الإجراءات المتبعة لإنهاء خدمات الأعضاء أو إقالتهم، مما يشير إلى فجوة تنظيمية تستدعي مراجعة لتحديد آليات واضحة.	تم النص على آلية إنهاء الخدمات أو إقالة الأعضاء ضمن اللائحة (المادة 3.6)، ما يوفر إطارًا إجرائيًا واضحًا للتعامل مع حالات عدم الأداء أو الاستحقاق، مما يعكس حرص النظام على تنظيم العلاقات الداخلية.

إعداد الباحثين

جدول 2: مقارنة الهيئات الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وأفغانستان

العنصر/المحور	التجربة الماليزية	التجربة الأفغانية
مكانة الهيئة الشرعية	في معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لعام 2019، تم وضع الهيئة الشرعية بعد مجلس الإدارة وقبل الإدارة التنفيذية، مما يؤكد مكانتها الرفيعة ضمن الإطار التنظيمي للمؤسسة (BNM, SG2019, P10-13).	يُظهر الهيكل التنظيمي في الإطار الوطني للحوكمة الشرعية أن الهيئة الشرعية تحتل مستوى مماثل لمجلس الإدارة مع رفع تقاريرها إليه عند الحاجة، مما يؤكد دورها المحوري، على الرغم من أن عضويتها ليست وظيفة إدارية بل تتمتع بالاستقلالية الكاملة.
واجبات الهيئة الشرعية	تعمل الهيئة في دور استشاري لتفسير قرارات المجلس الشرعي الأعلى وإصدار الفتاوى في المسائل التي لا يغطيها النص التشريعي، مما يبرز دورها الداعم في اتخاذ القرارات الشرعية (BNM, SG2019, P7-8)..	تتمتع الهيئة بحقوق الفتوى بشكل مستقل نظرًا لغياب معايير موحدة من المجلس الاستشاري، ما يتيح لها مجالًا أوسع في إصدار الأحكام الشرعية، رغم الحاجة إلى توحيد الإجراءات بشكل أكبر.
شرط دين المرشح	يُنص على ضرورة أن يكون المرشح مسلمًا، ما يعزز التوافق مع المعايير الشرعية المعتمدة (BNM, SG2019, P10).	يُلزم النص بأن يكون المرشح مسلما، مما يؤكد الالتزام بالمبادئ الشرعية في عملية الاختيار.
متطلبات فهم اللغة	تُحدد اللغة العربية كلغة إلزامية مع تفضيل الإنجليزية أو الباهاسا لضمان فهم المصطلحات الشرعية والمالية والتواصل الفعال (BNM, SG2019, P10).	لم تُفصّل النصوص بشكل كافٍ في هذا الجانب، مما يستدعي تعديل الإطار لتحديد متطلبات لغوية واضحة لضمان قدرة الأعضاء على التعامل مع الوثائق التقنية والشرعية بشكل فعال.
مدة الخدمة	تُحدد مدة الخدمة بحيث لا يُسمح ببقاء الأعضاء في نفس المنصب	لا توجد نصوص محددة تحدد مدة زمنية ثابتة للتعيينات؛ مما يستدعي

	لأكثر من تسع سنوات، ما يُحفز تجديد الكفاءات ويقلل من مخاطر الركود الإداري (BNM, SG2019, P11).	وضع إطار زمني واضح لتجديد الخبرات وضمان استمرارية الأداء والمراقبة الفعالة.
الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية	يتم دمج الوظائف الرقابية الشرعية مع الوظائف الإدارية داخل المصارف، مما يحقق تكاملاً بين الجوانب الشرعية والمالية ويعزز الرقابة الداخلية. (BNM, SG2019, P16-18).	تعتمد الرقابة على آلية تُدار من خلال قسم الشريعة؛ مما يستدعي مراجعة دورية للآليات لضمان فاعليتها وتوافقها مع المعايير التنظيمية.
شروط المرجعية الأساسية لأعضاء الهيئة الشرعية الخاصة	تم تفصيل معايير الاختيار والتعيين داخل الإطار التنظيمي بشكل دقيق، ما يوفر مرجعية واضحة تضمن توافق الاختيارات مع المتطلبات الشرعية والمهنية. (BNM, SG2019, P10-13).	تُذكر الشروط بصورة إجمالية مع الإشارة إلى تحويل التفاصيل إلى ملحق منفصل غير متوفر حاليًا، مما يستدعي إكمال وتوثيق معايير الاختيار لتعزيز شفافية عملية التعيين.

إعداد الباحثين

يبدو من المقارنة السابقة أن هناك فروقًا جوهرية بين التجربتين الماليزية والأفغانية فيما يتعلق بتنظيم الحوكمة الشرعية وصلاحيات الهيئات الشرعية المعنية.

– فيما يتعلق بالمجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الماليزي، يتمتع المجلس بمكانة قانونية رفيعة؛ حيث نص قانون البنك المركزي لعام 2009 صراحةً على وجوده وصلاحياته، وألزم المؤسسات المالية والمحاكم وهيئات التحكيم بقراراته، كما أن تعيين أعضائه يتم من قِبل الملك بالتشاور مع الوزير، مما يضمن استقلاليته ويمنحه قوة تنفيذية فعالة لضبط الحوكمة الشرعية بفاعلية (BNM, Sections: 56-57, 53–54). في المقابل، فإن المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الأفغاني لم يُذكر صراحةً في قانون البنك المركزي، بل اقتصر وجوده على مستوى اللوائح التنظيمية. هذا القصور ينعكس على محدودية إلزامية

قراراته وفعاليته، مما يضعف دوره في الإشراف على التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

– أما فيما يتعلق بالهيئات الشرعية الخاصة بالمصارف الإسلامية، فإن التجربة الماليزية تُظهر اهتمامًا متزايدًا بتعزيز دور هذه الهيئات من خلال تنظيم دقيق ومعايير واضحة. ففي معيار 2011، كانت الشروط المرجعية وتفاصيل التعيين مدرجة ضمن الملاحق، بينما قام معيار 2019 بإدراجها في صلب المعيار نفسه (من مادة: 10-13.5)، مما يعكس اهتمامًا جادًا بتعزيز استقلالية الهيئات الشرعية وتطوير أدائها. أما في التجربة الأفغانية، فإن الشروط المرجعية الخاصة بالهيئات الشرعية لم تُفصل بالشكل المناسب، ولا يوجد إطار تنظيمي مستقل (TOR) ينظم عملها بشكل متكامل، مما يعيق فعالية دورها في الرقابة الشرعية وضمان الامتثال للأحكام الشرعية.

– وفيما يتعلق بمنهجية الفتوى، فإن المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الماليزي يعتمد على إطار متقدم يستند إلى المبادئ السبعة للمال، مثل درء المفاسد وجلب المصالح وتحقيق العدالة والشفافية، مع الاعتماد على خمسة اعتبارات رئيسية تشمل فهم المسألة، فهم الواقع، فهم النصوص، فهم مقاصد الشريعة، وفهم المآلات (Khazar, 2024). هذه المنهجية المتكاملة تُعزز مرونة النظام المالي الإسلامي في ماليزيا وتضمن توافقه مع التطورات المعاصرة. أما في أفغانستان، فإن منهجية الفتوى تتبع المذهب الحنفي، وهو توجه مناسب وضروري؛ لأن غالبية الشعب الأفغاني يتبعون هذا المذهب، مما يُسهم في تحقيق القبول المجتمعي ويضمن التوافق بين التشريعات والواقع الديني والثقافي للدولة. من خلال هذه المقارنة، يتضح أن التجربة الماليزية تتميز بالنضج التشريعي والتنظيمي والاستقلالية، بينما تُظهر التجربة الأفغانية توجهًا إيجابيًا يحتاج إلى تطوير إضافي لتعزيز الهيئات الشرعية ودورها الإشرافي، خاصة فيما يتعلق بترسيخ مكانتها في القانون وتفصيل شروط عملها. والجانب الأبرز في التجربة الأفغانية يتمثل في القرار الجريء للبنك المركزي بتحويل جميع البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية (DAB, LARSHOOD)، وهو خطوة تعكس التزامًا

بالمبادئ الشرعية، وتُبرز إرادة إمارة أفغانستان الإسلامية نحو بناء نظام مصرفي إسلامي متكامل. في هذا السياق، يُلاحظ أن كلا النموذجين يتمتعان بمرونة تتيح إشراك خبراء غير شرعيين في المجالس والهيئات الشرعية، مما يُسهم في تنويع الرؤى وتعزيز اتخاذ القرار. ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن ماليزيا تقدم نموذجًا متقدمًا يمكن الاستفادة منه في تطوير الحوكمة الشرعية بأفغانستان، مع مراعاة التكيف مع الواقع الأفغاني واحتياجاته الخاصة. وفي المبحث القادم، سيتناول الباحثون أبرز التحديات التي تواجه النظام المصرفي الإسلامي الأفغاني، مع تقديم مقترحات عملية مستوحاة من التجربة الماليزية بهدف تحقيق نظام مالي إسلامي مستدام ومستقر.

استراتيجيات مواجهة التحديات والعقبات في تطوير مستقبل نظام الحوكمة المصرفية الإسلامية في ظل معايير الحوكمة الشرعية وبالاستفادة من التجربة الماليزية ونتائج الدراسات الميدانية

في هذا القسم من الدراسة، نعتمد على مجموعة متنوعة من المصادر لتحديد التحديات والعقبات والنقائص في نظام الحوكمة المصرفية الإسلامية في أفغانستان، ونقترح حلولًا تدعم تطوير الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بأفغانستان. نستفيد هنا من اللائحة التي وضعها البنك المركزي الأفغاني لتنظيم عمل المجلس الشرعي الإشرافي، والإطار الوطني للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في أفغانستان، بالإضافة إلى الاستفادة من التجربة الماليزية المتقدمة في هذا المجال كما تم تناولها في المقارنة، إلى جانب المقابلات الشخصية مع خبراء القطاع. هذا التنوع في المصادر يوفر أساسًا متينًا للدراسة لتحليل الوضع الحالي وصياغة حلول مدروسة تأخذ في الاعتبار خصوصيات السياق الأفغاني وتعمل على دعم استقرار ونمو المصرفية الإسلامية وفقًا للمبادئ الشرعية وتعزيز الشفافية والكفاءة الإدارية.

1- **أسلمة قانون البنك المركزي الأفغاني**: التطبيق في تشريعات المصرفية بأفغانستان، خاصةً في قانون البنك المركزي الذي بني على أساس النظام الرأسمالي دون الإشارة إلى المصرفية

الإسلامية أو المجلس الاستشاري الشرعي، يمثل تحديًا كبيرًا (MOJ, DAB Law). بالإضافة إلى ذلك، فإن اللوائح والأطر الشرعية التي تم إصدارها بسرعة لم تأخذ في الاعتبار الواقع والاحتياجات الحقيقية للمجتمع الأفغاني المسلم، مما يعيق الفعالية والشرعية الكاملة للنظام المصرفي الإسلامي (Al-Mujaddidi, 2023).

الاقتراح للحل:

- ينبغي إعادة صياغة القوانين والتشريعات لتتناسب مع الأحكام الشرعية والسياق الثقافي والاجتماعي الأفغاني، مع ضرورة إشراك العلماء والخبراء المحليين في عملية التشريع.
- من الضروري إجراء تعديلات شاملة على قانون البنك المركزي لتضمين مبادئ الحوكمة الشرعية وضمان الامتثال للشريعة الإسلامية.
- ينبغي إنشاء هيئة تشريعية مختصة تضمن توافق القوانين والأنظمة المالية مع القيم والمبادئ الإسلامية.
- ينبغي تعيين خبراء في المالية الإسلامية للمساهمة في عملية إعادة صياغة القوانين وضمان تلبية احتياجات وتطلعات المجتمع الإسلامي في أفغانستان.
- يجب أن تحترم التعديلات المقترحة مبادئ الشفافية والعدالة الاقتصادية وتوزيع الثروة بشكل عادل، مع تحديد آليات رقابية فعالة.
- ينبغي عقد نقاشات معمقة وواسعة النطاق بين الجهات المعنية لضمان التوافق والقبول العام للتعديلات الجديدة.
- الهدف الأساسي من التعديلات ينبغي أن يكون تحقيق التوازن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الحديث، مع الحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة المالية والمصرفية.

2- **غياب قانون مستقل للمصرفية الإسلامية:** يواجه النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان تحديًا مهمًا يتمثل في عدم وجود إطار قانوني مستقل ينظم عملياتها. هذا الغياب

يخلق فجوة تنظيمية تؤثر سلبًا على شفافية العمليات المصرفية الإسلامية ويعيق قدرتها على الامتثال للمبادئ الشرعية بفعالية، مما يشكل عائقًا أمام نمو وتطور القطاع (Miakleil, 2024).

الاقتراح للحل:

- تطوير وإصدار قانون مستقل ينظم المصرفية الإسلامية، مستلهمًا من التجربة الماليزية، مع مراعاة الأحكام والمبادئ الشرعية. يجب أن يشمل هذا القانون جميع جوانب العمليات المصرفية الإسلامية بما في ذلك الودائع، التمويلات، الاستثمارات والخدمات المالية الأخرى.
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إدراج أحكام تعزز الشفافية وتحدد آليات المساءلة والرقابة للمصارف الإسلامية.

3- **إغفال المجلس الاستشاري الشرعي في القوانين:** على الرغم من وجود المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الأفغاني وتنويع تكوينه ليشمل أعضاء من مختلف التخصصات، بما في ذلك غير الشرعيين، يُعد غياب الإشارة الصريحة إليه ضمن القانون المنظم للبنك نقيصة (MOJ, DAB Law).

الاقتراحات للحل:

- الاعتراف القانوني وتحديد الدور بوضوح: يجب إدراج المجلس الاستشاري الشرعي صراحةً ضمن قانون البنك المركزي الأفغاني مع تحديد واضح لسلطاته ومسؤولياته، مستلهمًا من التجربة الماليزية، لضمان دوره الفعّال في الرقابة والتوجيه الشرعي للمصارف الإسلامية.
- توفير الدعم المادي واللوجستي للمجلس ليؤدي دوره بكفاءة، وذلك يشمل التمويل، التدريب، والوصول إلى المعلومات والتقنيات اللازمة.

4- **آلية تعيين أعضاء المجلس الاستشاري الشرعي:** في أفغانستان حاليًا، يجري تعيين أعضاء المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الأفغاني عن طريق المجلس الأعلى للبنك

(DAB, TOR, Article 3, Paragraph 5). هذه الطريقة قد تحد من استقلالية المجلس الإشرافي، مما يؤثر سلبًا على قدرته على تقديم إرشادات شرعية مستقلة وفعالة.

الاقتراح: لتحقيق استقلالية المجلس الاستشاري الشرعي وتعزيز سلطته، يُقترح أن يتم تعيين الأعضاء مباشرةً بواسطة أمير المؤمنين أو رئيس الوزراء على الأقل. هذه الخطوة من شأنها أن تعزز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي بأفغانستان وتضمن توفير إرشادات شرعية مستقلة وفعالة.

التأثير المتوقع: من المتوقع أن يعزز تغيير آلية التعيين بهذا الشكل من الاستقلالية والمصداقية للمجلس الاستشاري الشرعي، مما يساهم في تعزيز الحوكمة الشرعية ضمن النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان.

5- **تداخل الصلاحيات والحاجة إلى الشفافية في النظام المالي الأفغاني:** خلال بحثي ودراستي حول النظام المالي الأفغاني، لاحظت بعض التحديات التي قد تشير إلى غموض في الصلاحيات بين البنك المركزي الأفغاني وأكاديمية العلوم الأفغانية. جاء هذا الإدراك من خلال التفاعلات والنقاشات مع مجموعة من المختصين في القطاع المالي. ومن خلال هذه التفاعلات، استشفيت أن هناك حاجة ملحة للمزيد من الوضوح وتحديد الأدوار بشكل يدعم الفعالية والتنسيق بين الجهات المعنية. تم التعبير عن هذه الرؤى بطريقة تحافظ على السرية وتجنب الإفصاح المباشر عن المصادر أو الأسماء، مما يضمن سلامة المعلومات المقدمة ويحمي المعنيين.

حلول مقترحة:

- تحديد الصلاحيات بوضوح: ينبغي تحديث الإطار التشريعي ليعكس بوضوح دور البنك المركزي الأفغاني كالمسؤول الرئيسي عن الرقابة المالية والتنظيم، بما في ذلك تحديد السياسات المالية وضمان استقرار النظام المصرفي. بالمقابل، يجب أن تركز

أكاديمية العلوم الأفغانية على الجوانب البحثية وتطوير المعايير الشرعية، لدعم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بناءً على أسس علمية وشرعية متينة.

- إنشاء لجنة تنسيقية دائمة: تشكيل لجنة تنسيقية تضم ممثلين من البنك المركزي وأكاديمية العلوم لضمان التواصل الفعال والمستمر. هذه اللجنة ستعمل كحلقة وصل للتأكد من توحيد الجهود والسياسات والتوجيهات، بما يحقق أهداف النظام المالي ويتوافق مع المعايير الشرعية.

التأثير المتوقع: تطبيق هذه الحلول سيقلل من الغموض ويعزز الوضوح والتعاون بين البنك المركزي وأكاديمية العلوم، مما يسهم في تنفيذ السياسات والمعايير بطريقة أكثر فعالية، ويؤدي إلى تحسين استقرار ونجاح النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

6- قلة عدد أعضاء المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الأفغاني:

مع التوجه الاستراتيجي لإمارة أفغانستان الإسلامية نحو تحويل البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية، يبرز تحدي يتمثل في قلة عدد أعضاء المجلس الاستشاري الشرعي بالبنك المركزي (Basirat, 2024). هذا الوضع يعيق قدرة المجلس على تقديم الدعم والاستشارات الشرعية اللازمة بكفاءة عالية، خصوصًا مع تزايد عدد المصارف الإسلامية وحجم العمليات المصرفية الشرعية في البلاد.

لمعالجة هذا التحدي وتعزيز فعالية المجلس في دعم التحول الإسلامي للبنوك، يُقترح:

- زيادة عدد الأعضاء: توسيع تكوين المجلس الاستشاري الشرعي ليشمل عددًا أكبر من الأعضاء، وصولًا إلى عشرة أعضاء كحد أدنى. يستند هذا الاقتراح إلى نموذج المجلس الاستشاري الشرعي في ماليزيا الذي يتألف من تسعة أعضاء (BNM, 2024)، مما يسمح بتوسيع الخبرات والتخصصات ضمن المجلس ويعزز من قدرته على التعامل مع التحديات المتنوعة.

- تنويع التخصصات ضمن المجلس: إضافة خبراء من مختلف التخصصات المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، بما في ذلك الفقه الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، والقانون، لضمان إثراء المناقشات واتخاذ قرارات متوازنة تلبي الحاجات المصرفية الشرعية والتنظيمية.
- ج. تعزيز آليات التدريب والتطوير: توفير برامج تدريبية مستمرة وورش عمل لأعضاء المجلس، لضمان تحديث معارفهم وتعزيز قدراتهم على مواكبة التطورات في المجال المصرفي الإسلامي والمعايير الشرعية العالمية.

التأثير المتوقع: من خلال تنفيذ هذه الاقتراحات، من المتوقع أن يعزز المجلس الاستشاري الشرعي بالبنك المركزي الأفغاني من فعاليته في دعم التحول الإسلامي للبنوك بشكل مؤثر ومستدام. زيادة عدد الأعضاء وتنويع التخصصات سيمكن المجلس من تقديم استشارات شرعية دقيقة وموثوقة، مما يسهم في بناء نظام مصرفي إسلامي قوي ومستقر في أفغانستان.

7- عدم وجود معايير شرعية معتمدة مع متطلباتها التشغيلية في النظام المالي الإسلامي بأفغانستان: يواجه النظام المالي الإسلامي في أفغانستان تحديًا رئيسيًا يتمثل في عدم وجود معايير شرعية موحدة معتمدة من قبل البنك المركزي الأفغاني تتوافق مع المذهب الحنفي. هذا الغياب يؤدي إلى غموض وعدم وضوح في تطبيق المبادئ الشرعية، مما يصعب على المصارف الإسلامية ضمان الامتثال الكامل للشريعة الإسلامية ويحد من قدرتها على توسيع نطاق خدماتها وجذب المزيد من العملاء والمستثمرين.

الاقتراح المناسب لحل المشكلة مستلهمًا من تجربة ماليزيا: ماليزيا، كدولة رائدة في الصيرفة الإسلامية، قامت بإصدار "المعايير الشرعية والمتطلبات التشغيلية"، والتي تعد تجربة ناجحة في توحيد الممارسات الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية. الاقتراح يتمثل في قيام البنك المركزي الأفغاني بتبني نهج مشابه من خلال تطوير وإصدار مجموعة من المعايير الشرعية

الموحدة والمفصلة، والتي تتوافق مع المذهب الحنفي، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية في أفغانستان.

التأثير المتوقع من الحل:

- تعزيز الشفافية والثقة: تبني معايير شرعية واضحة وموحدة سيعزز من الشفافية في العمليات المالية الإسلامية ويزيد من ثقة العملاء والمستثمرين.
- تحسين الامتثال الشرعي: سيضمن الإطار الموحد والمعايير المفصلة الامتثال الدقيق للمبادئ الشرعية وفقًا للمذهب الحنفي، مما يقلل من المخاطر القانونية والتشغيلية.
- تشجيع الابتكار: وجود معايير معتمدة وواضحة يشجع على الابتكار في تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، مما يفتح آفاقًا جديدة للنمو.
- تسهيل التكامل الدولي: المعايير الشرعية الموحدة تسهل التعاون والتكامل مع المؤسسات المالية الإسلامية الدولية، مما يعزز مكانة أفغانستان كمركز للصيرفة الإسلامية.
- توسيع الوعي وتحسين المعرفة: إنشاء معايير شرعية موحدة وتقديم برامج تدريبية بناءً عليها سيساعد في توسيع الوعي وتحسين المعرفة بين العاملين في المصارف والجمهور حول الممارسات المالية الإسلامية وأهميتها الشرعية.

من خلال النظر في تجربة ماليزيا الناجحة في تطبيق المعايير الشرعية، يمكن لأفغانستان أن تستلهم من هذا النموذج لتطوير وتنفيذ معاييرها الخاصة التي تتوافق مع المذهب الحنفي. هذه الخطوة ستكون بمثابة تحول استراتيجي نحو تعزيز نظامها المالي الإسلامي، مما يسهم في تحقيق استقرار ونمو اقتصادي أكبر، وتعزيز مكانة أفغانستان كمركز مالي إسلامي في المنطقة.

8- **نقص الخبرات المتخصصة والطاقم الإداري المؤهل في المجال المصرفي الإسلامي في أفغانستان:** يواجه القطاع المصرفي الإسلامي في أفغانستان تحديًا مزدوجًا يتمثل في نقص الكوادر المتخصصة والمدربة في المجالات الشرعية والمصرفية (Al-Mujaddidi,

2023)، بالإضافة إلى نقص الطاقم الإداري المؤهل والأمين الذي يملك خبرة كافية في مجال المالية الإسلامية (Sharif, 2024). هذا النقص يؤدي إلى صعوبات في التحول الناجح إلى نظام يتوافق بالكامل مع المبادئ الشرعية، وتطوير وتنفيذ استراتيجيات فعّالة للحوكمة الشرعية.

الحل المقترح لمواجهة هذا التحدي المزدوج:

1. برامج التدريب والتعليم المستمر: تطوير وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة بالتعاون بين البنك المركزي الأفغاني والمؤسسات التعليمية، تستهدف المتخصصين في القطاع المصرفي وعلماء الشريعة، بالإضافة إلى الطاقم الإداري. هذه البرامج يجب أن تشمل ورش عمل ودورات تعليمية مكثفة تركز على المالية الإسلامية والأصول الشرعية.
2. الشهادات المعترف بها دوليًا وتوظيف الخبرات: تشجيع الطاقم الإداري والمتخصصين للحصول على شهادات مهنية من مؤسسات دولية مرموقة في مجال المصرفية الإسلامية والحوكمة الشرعية. بالإضافة إلى توظيف علماء متخصصين في الفقه الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، الهندسة المالية، والقانون كأعضاء في هيئات الرقابة الشرعية للمصارف.
3. برامج تبادل الخبرات: إنشاء برامج لتبادل الخبرات بين المصارف الإسلامية في أفغانستان ومؤسسات مالية إسلامية عالمية، خاصةً في ماليزيا، للاستفادة من تجاربها في تطوير الكوادر الإدارية المتخصصة وتطبيق المعايير الإسلامية.

التأثير المتوقع:

تنفيذ هذه الاقتراحات سيساهم بشكل كبير في سد الفجوة المعرفية والخبرات بين العاملين في القطاع المصرفي وعلماء الشريعة، ويعزز التعاون ويسرع من عملية التحول نحو النظام المصرفي الإسلامي بشكل كامل. كما سيؤدي إلى تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، مع ضمان الامتثال للمبادئ الشرعية، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان ويبني نظامًا مصرفيًا قويًا وموثوقًا به.

9- غياب شروط المرجعية الرئيسية (TOR) للهيئة الشرعية الخاصة بالمصارف الإسلامية:

مصرف أفغانستان الإسلامي، كونه المؤسسة المصرفية الإسلامية الوحيدة المرخصة بالكامل في أفغانستان، يواجه نقيصة كبيرة يتمثل في عدم وجود شروط مرجعية (Terms of Reference - TOR) محددة وواضحة للهيئة الشرعية المسؤولة عن الإشراف والرقابة الشرعية (Al-Mujaddidi, 2023; Sharif, 2024). هذا الغياب يؤثر على وضوح الأدوار والمسؤوليات ويقلل من فعالية الحوكمة الشرعية داخل المصرف، مما قد يؤدي إلى تحديات في الشفافية وصعوبات في عملية صنع القرار.

يُقترح أن يبادر مصرف أفغانستان الإسلامي بإعداد واعتماد ميثاق شامل أو شروط مرجعية محددة للهيئة الشرعية، بما يشمل:

أ. توضيح الغرض من الهيئة الشرعية ومهامها.

ب. بيان عملية تعيين أعضاء الهيئة ومؤهلاتهم.

ت. تفصيل دور ومسؤوليات الرئيس وأمين السر.

ث. تحديد مدة العضوية وسياسات التعويض.

ج. وضع آليات لتنحية أو استبدال الأعضاء عند الحاجة.

ح. تحديد سلطة ومسؤوليات الهيئة الشرعية بوضوح.

خ. تنظيم الاجتماعات وتحديد النصاب القانوني لاتخاذ القرارات.

التأثير المتوقع من تطبيق هذا الاقتراح يشمل تعزيز الشفافية، والوضوح في الأدوار والمسؤوليات، وتحسين عملية صنع القرار داخل مصرف أفغانستان الإسلامي. هذا النهج سيسهم بشكل كبير في رفع مستوى الثقة لدى المودعين والمستثمرين ويعزز من استقرار ونمو المصرف الإسلامي الوحيد في أفغانستان.

10- **تعزيز الوعي بالمصارف الإسلامية:** يمثل النقص في الوعي بالمصارف الإسلامية وخدماتها المتوافقة مع الشريعة تحديًا أمام توسع الاقتصاد المالي الإسلامي في أفغانستان (Sharif, 2024). خاصة في المناطق الريفية، حيث يجد الناس صعوبة في فهم مبادئ المصارف الإسلامية والفوائد التي توفرها مقارنةً بالنظام المالي التقليدي. لمواجهة هذا التحدي، يُقترح تنظيم حملات توعية وتثقيفية موسعة تهدف إلى تعزيز الفهم والإدراك لمفاهيم وممارسات المصارف الإسلامية بين الجمهور الأفغاني، من خلال:

- تنظيم ندوات ومحاضرات في المساجد، المدارس، والمؤسسات الحكومية والأهلية.
- استخدام الوسائط المتعددة، بما في ذلك الإعلانات التلفزيونية والحملات الإلكترونية، لنشر الوعي بالخدمات المصرفية الإسلامية.
- تطوير وتوزيع مواد تثقيفية مطبوعة تشرح ببساطة مبادئ ومزايا المصارف الإسلامية.

التأثير المتوقع: من خلال تعزيز الوعي والفهم بين الجمهور حول المصارف الإسلامية، من المتوقع زيادة الإقبال على استخدام هذه الخدمات، مما يدعم نمو الاقتصاد المالي الإسلامي في أفغانستان. هذه الجهود من شأنها بناء مجتمع مالي مستنير يقدر قيمة الخدمات المالية الشرعية ويسهم في تطوير اقتصاد أكثر عدلاً وشفافية.

11- الغموض في التمييز بين المواد الإلزامية والإرشادية: الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية في أفغانستان يعاني من عدم وضوح في التمييز بين المواد الإلزامية والإرشادية (DAB, NSGF)، مما يعيق الفهم الدقيق والتطبيق الفعّال للمعايير الشرعية.

يُقترح تبني نهج يشابه الممارسات المتبعة في ماليزيا (BNM, SG, Article 5, Paragraph 2)، حيث يتم:

- تحديد واضح للمواد الإلزامية مقابل الإرشادية، مع تمييزها بوضوح في النص.
- استخدام الألوان والتنسيقات المختلفة لفصل المواد الإلزامية عن الإرشادية، مما يسهل التعرف عليها.
- ج. توفير إرشادات تفصيلية لكيفية تطبيق المواد الإلزامية والاستفادة من الإرشادية في العملية التطبيقية.

التأثير المتوقع: اعتماد هذه الطريقة سيحسن من فهم وتطبيق الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية في أفغانستان، مما يعزز الامتثال للمعايير الشرعية ويسهم في بناء نظام مالي إسلامي أكثر دقة وفعالية.

إلى جانب التحديات المذكورة أعلاه، يواجه النظام المالي الأفغاني تحديًا جديدًا وهامًا يتمثل في قرار البنك المركزي الأفغاني بتحويل جميع البنوك التقليدية في البلاد إلى مصارف إسلامية خالصة خلال فترة زمنية محددة. هذا الإجراء، على الرغم من أنه يمثل خطوة مواتية نحو تعزيز النظام المالي الإسلامي والتخلص من الربا المحرم شرعًا، يحمل في طياته تحديات كبيرة بسبب الإطار الزمني المحدود المفروض لهذا التحول:

12- التحول السريع إلى النموذج الإسلامي: يعتبر التحول الإجباري والسريع للبنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية تحديًا كبيرًا يتطلب إعادة صياغة المنتجات والخدمات المالية لتتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية وتأهيلهم شرعيًا وفنيًا. القطاع يواجه أيضًا تحديات تتعلق بالبنية التحتية المالية والتكنولوجية ونقص الخبرة في تطبيق المعايير الشرعية بفاعلية (Sarfaraz, 2024).

شرح التحدي:

التحول السريع يتطلب تطوير إطار شرعي وتنظيمي قوي يدعم هذه العملية، مع ضمان استمرارية الأعمال المصرفية دون تعطيل. التحدي يشمل عدة جوانب:

- إعادة تأهيل البنية التحتية المصرفية لتتوافق مع العمليات الشرعية، مما يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والنظم المعلوماتية.
- تدريب وتأهيل الموظفين ليس فقط على المبادئ الشرعية، ولكن أيضًا على المنتجات والخدمات الإسلامية الجديدة.
- تطوير منتجات مالية إسلامية جديدة يتطلب فهمًا عميقًا للفقه الإسلامي والمعايير الدولية للمصارف الإسلامية.

الحل المقترح:

1. تمديد الفترة الزمنية للتحول لمنح البنوك وقتًا كافيًا لإجراء التغييرات اللازمة بشكل تدريجي ومنظم، مع التركيز على جودة التحول بدلاً من سرعة التنفيذ.
2. تنظيم برامج تدريب وتأهيل مكثفة للعاملين في المصارف لتعزيز فهمهم للمصرفية الإسلامية والمنتجات الشرعية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والشرعي من خلال شراكات مع مؤسسات مالية إسلامية رائدة عالميًا.
3. تطوير وتنفيذ المعايير الشرعية بالتعاون مع العلماء والخبراء الشرعيين لضمان تغطية جميع جوانب المعاملات المالية والمصرفية، وضمان تنفيذ هذه المعايير من خلال نظم رقابة وتدقيق فعّالة.

التأثير المتوقع لهذا الحل:

- تعزيز الثقة بين المستثمرين والعملاء من خلال الانتقال التدريجي والمدروس نحو المصرفية الإسلامية، مما يؤدي إلى استقرار أكبر في النظام المصرفي.
- زيادة الفهم والالتزام بالشريعة الإسلامية من خلال برامج التدريب المكثفة، مما يعزز الالتزام بالشريعة.

- تحسين جودة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من خلال التحول التدريجي وتطبيق المعايير الشرعية.
- تخفيف الضغط على المصارف من خلال منحها فترة زمنية أطول للتحول، مما يقلل من مخاطر التعرض لأزمات مالية أو سيولة نتيجة للتحول السريع.

وعلى الرغم من التحديات التي سبق ذكرها، فإن الباحثين يأملون في مستقبل مشرق لأفغانستان، مستندين إلى شواهد ملموسة تعكس مسارًا استثنائيًا للنمو والاستقرار، يُميزها عن الدول الأخرى التي خرجت من الاحتلال. بينما تعاني كثير من الدول بعد استقلالها من انهيار اقتصادي وانخفاض في قيمة عملتها وانهيار أنظمتها المصرفية، نجحت أفغانستان في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والمصرفي، بل وتحقيق تقدم ملموس في مختلف القطاعات. ما يميز التجربة الأفغانية هو التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة تحريم الربا الذي كان أحد العوامل الأساسية في استقرار النظام المالي. هذا الالتزام لم يكن مجرد إجراء نظري، بل انعكس عمليًا على السياسات الاقتصادية، حيث نجحت الحكومة في حماية العملة الوطنية التي أصبحت وفق تقرير بلومبرغ من أقوى العملات في العالم (Bloomberg, 17/04/2024)، وواصل النظام المصرفي أداءه دون أي انهيار على الرغم من تجميد الأصول الأفغانية والضغوط الغربية. إلى جانب ذلك، تُظهر الإرادة السياسية القوية للإمارة الإسلامية عزمًا حقيقيًا على النهوض بالاقتصاد المحلي. فقد شهدت البلاد تشغيل وإعادة بناء منشآت صناعية كبرى بشكل يومي، مما يعكس رؤية واضحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التنمية المستدامة. كما أن هذا التقدم لم يكن ليحدث دون دعم شعبي واسع من شعب مسلم مجاهد، جاهد قرابة نصف قرن أولًا ضد الاحتلال الروسي، ثم ضد الاحتلال الأمريكي وحلف الناتو، الذين فشلوا في كسر عزيمته. إن ما حققته أفغانستان يُعد نموذجًا فريدًا لدولة تخرج من الاحتلال لتواجه تحدياتها بإصرار وتقدم. هذا النجاح لا يُعزى فقط إلى القدرات الإدارية والسياسات الاقتصادية، بل هو ببركة الالتزام بالشريعة الإسلامية، والإرادة السياسية الحكيمة، ودعم الشعب الذي لم يتخلّ عن قيمه الدينية والجهادية. بهذه

الأسس، يمكن لأفغانستان أن تواصل تحقيق الاستقرار والتنمية، لتكون نموذجًا يُحتذى به في العالم الإسلامي وخارجه.

النتائج:

1. ضعف الإطار القانوني: يُظهر البحث غياب إطار قانوني مستقل وصريح ينظم عمل المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الأفغاني، حيث يقتصر وجوده على اللوائح الداخلية، مما يحد من إلزامية قراراته وفاعليته.
2. ضعف استقلالية المجلس الشرعي: تعتمد آلية تعيين أعضاء المجلس في النظام الأفغاني على المجلس الأعلى للبنك المركزي ورئاسة الوزراء، مما قد يؤدي إلى تضارب مصالح ويضعف من استقلالية المجلس مقارنةً بالتجربة الماليزية التي تعتمد آلية تعيين تشارك الجهات العليا (مثل الملك والوزير) لضمان حياده.
3. غياب التحديث الدوري للإطار التنظيمي: رغم أن الإطار الأفغاني ينص على ضرورة التحديث الدوري، إلا أن ذلك لم يتم بشكل فعّال، مما أدى إلى عدم مواكبة التطورات الحديثة في مجال المصرفية الإسلامية والرقابة الشرعية.
4. عدم وجود قانون مستقل للصيرفة الإسلامية: يعتمد النظام الأفغاني على التعديلات الجزئية ضمن القوانين العامة للصيرفة، مما يعيق توحيد الجهود التنظيمية وضمان الامتثال الكامل لمبادئ الشريعة الإسلامية.
5. ضعف تأهيل الكوادر البشرية: يفتقر النظام المالي الأفغاني إلى برامج تدريب وتأهيل متخصصة في الجوانب الشرعية والمالية، مما يؤثر على كفاءة الأداء والقدرة على التعامل مع المنتجات والخدمات الإسلامية الحديثة.
6. التحول السريع للنظام المصرفي: فرض البنك المركزي الأفغاني تحولًا سريعًا للمصارف التقليدية إلى النظام الإسلامي، مما أثّر سلبًا على البنية التحتية والكوادر البشرية، مقارنةً بنهج ماليزي تدريجي يتيح إعادة هيكلة فعّالة.

الخلاصة والتوصيات:

يتضح من النتائج أن التجربة الماليزية في الحوكمة الشرعية تتميز بإطار تشريعي وتنظيمي متكامل، يستند إلى نصوص قانونية واضحة وآليات تعيين وصيانة مستقلة للأعضاء، مما يضمن فاعلية الرقابة الشرعية وتحقيق الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. أما التجربة الأفغانية فتواجه عدة تحديات تنظيمية وتشريعية تؤثر على فعالية الهيئات الشرعية في الرقابة على القطاع المصرفي الإسلامي.

التوصيات:

1. **تعديل الإطار القانوني للبنك المركزي الأفغاني:** يُوصى بتعديل الإطار القانوني للبنك المركزي الأفغاني بإدراج المجلس الاستشاري الشرعي ضمن النصوص القانونية الأساسية، مع تحديد صلاحياته وآلية تعيين أعضائه بما يضمن استقلاليتهم وشفافيتهم. وينبغي أن ينص القانون على أن تُعيّن أعضاء المجلس من قبل الجهات السيادية العليا، مثل أمير المؤمنين أو رئيس الوزراء، مع اشتراط حصولهم على مؤهلات علمية رفيعة (مثل درجة الدكتوراه في الفقه وأصول الفقه من جامعات معترف بها دوليًا) وتوفر صفات النزاهة الشخصية والخبرة المالية اللازمة.
2. **اعتماد قانون مستقل للصيرفة الإسلامية:** صياغة وإصدار قانون مستقل ينظم الصيرفة الإسلامية في أفغانستان، يضمن توحيد الجهود التنظيمية وتعزيز الامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية.
3. **تعزيز آليات التحديث الدوري:** مراجعة وتحديث الإطار التنظيمي للحوكمة الشرعية بشكل دوري لمواكبة التطورات الحديثة في مجال المصرفية الإسلامية، مع إدراج الشروط المرجعية الأساسية –للهيئات الشرعية الخاصة بالمصارف الإسلامية العاملة في أفغانستان–، والتقنيات الحديثة.

4. **تأهيل وتدريب الكوادر البشرية:** إنشاء برامج تدريبية متخصصة لموظفي المصارف الإسلامية تشمل الجوانب الشرعية والمالية، استلهاماً من التجربة الماليزية، لضمان رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات.
5. **اعتماد نهج تحول تدريجي:** توصية بتطبيق سياسة تحول تدريجي للمصارف التقليدية إلى النظام الإسلامي، بحيث يُمنح القطاع الوقت الكافي لإعادة هيكلة الأنظمة وتطوير البنية التحتية دون التعرض لمخاطر تشغيلية ومالية كبيرة.

من خلال تبني هذه التوصيات، يمكن لأفغانستان أن تتجه نحو نظام حوكمة شرعية متكامل يسهم في تعزيز الشفافية والاستقرار المالي، وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المصرفية الإسلامية.

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير إلى قسم الفقه وأصول الفقه، وكلية أبي سليمان عبد الحميد لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، لما وفرته من بيئة أكاديمية محفزة وداعمة أسهمت في إنجاز هذا البحث ونشره. كما يعرب عن خالص الامتنان للإخوة المحاضرين على دعمهم وتوجيههم القيّم، الذي كان له أثر بالغ في إثراء هذه الدراسة وتحويلها إلى عمل علمي متكامل. ولا يفوت الباحث أن يشكر جميع أعضاء هيئة التدريس، من أساتذة ودكاترة وموظفين، لما قدموه من تسهيلات أكاديمية وإدارية كان لها دور في تسهيل مسار البحث وإتمامه.

تضارب المصالح

يؤكد الباحث عدم وجود أي تضارب في المصالح، سواء كانت مالية أو شخصية أو من أي نوع آخر، فيما يتعلق بإعداد هذا المقال أو نشره.

مساهمات الباحث

قام الباحث بتصميم هذه الدراسة وإجراء تحليل معمق للمصادر المختلفة، بما في ذلك القوانين والتشريعات ذات الصلة، إلى جانب المؤشرات الرسمية والمقالات العلمية المنشورة في مجال البحث. واستنادًا إلى دراسة وتحليل الأدبيات السابقة، سعى الباحث إلى معالجة فجوة علمية قائمة، مما أسهم في تقديم هذه الدراسة كإضافة نوعية تسهم في تطوير الحوكمة الشرعية وتعزيز منظومتها في المصارف الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

Arabic References:

Amiri, Anwarul Haq. (2024). *Tajribat Malayzia fi Hawkamah al-Mu'assasat al-Maliyah al-Islamiyah: Dirasah Tahliliyyah.* Al-Hikmah Journal, (p140).

Al-Bukhari. (n.d.). *Sahih al-Bukhari.* Kitab al-Ahkam, Hadith No: 7138.

Sawalhi, Y. (2012). *Al-Hukuma: Asasaha, wamabade'aha, wahaja amal hay'at al-riqaba al-shar'iya li-qawa'idha.* Paper presented at the Seventh World Conference of Sharia Scholars on Islamic Finance, Kuala Lumpur. [Paper introduction]. Governance of the Work of Sharia Bodies: Reality and Prospects for the Future, (pp. 4-5).

Al-Uthmani, M. T. (2015). *Fiqh al-Buyou' 'Ala al-Madhahib al-Arba'a (D. T.).* Karachi: Maktabat Ma'arif al-Qur'an.

Abu Al-Ata, N. (n.d.). *Hukumat al-sharikat sabeel al-taqdim ma'a ilqa' al-daw' 'ala al-tajriba al-misriya*. Private International Projects Center, (p. 3). Retrieved from https://cipe-arabia.org. (Accessed March 23, 2024).

Ibn Manzur, M. (1414). *Lisan al-Arab.* (Vol. 12, p. 141). Beirut: Dar Sader.

Bohraoua, S., & Boukrasha, H. (2015). Hokumat al-mu'assasat al-maliya al-islamiya: Tajribat al-bank al-markazi al-malizi. [Governance of Islamic Financial Institutions: The experience of the Central Bank of Malaysia]. Algerian Journal of Economic Development, (Issue 2), 107.

Khazar, A**.** (2024). *Mubadarat al-Bank al-Markazi al-Malizi wa Istratijiyatuhu fi Taf'il al-Qararat al-Shar'iyya wa Ta'zi'zha fi al-Sina'a al-Maliyya al-Islamiyya.* Al-Mu'tamar al-Alami al-Tasi' 'Ashar li-'Ulama al-Shari'a fi al-Maliya al-Islamiyya, Kuala Lumpur: October 22-23, 2024.

Muslim, I. al-H. al-N. (n.d.). *Sahih Muslim.* Kitab al-Iman, Bab Qawl al-Nabi Sallallahu Alayhi wa Sallam: "Man Ghasha Falaysa Minna," Vol. 1, 99, Hadith No: 102.

Personal Interviews:

Al-Muqabalah Ma'ah DR. Fazlurrahim Basirat, January 15, 2024. Position: Head of the Shariah Supervisory Board, The Afghanistan Bank.

Al-Muqabalah Ma'ah DR. M. Yousuf Salim, January 14, 2024. Position: Head of the Department of Islamic Banking, The Afghanistan Bank.

Al-Muqabalah Ma'ah Dr. Yahya Al-Majaddidi, December 24, 2023. Position: Former Chairman of the Shariah Board, The Islamic Bank of Afghanistan.

Al-Muqabalah Ma'ah Saed Sarfaraz Miakhail, January 13, 2024. Position: Shariah Advisor, The Afghanistan International Bank.

Al-Muqabalah Ma'ah Muhibullah Sharif, January 11, 2024. Position: Shariah Advisor, The Islamic Bank of Afghanistan.

Al-Muqabalah Ma'ah Mr. Daifullah Athari, January 16, 2015. Position: Member of the Shariah Board, Ghadanfar Bank.

Al-Muqabalah Ma'ah Mr. Muhammad Tahir Sarfaraz, January 20, 2025.
-Position: Member of the Shariah Board, Bank Milli Afghanistan.

English References and websites:

Abarim Publications. (2024, March 23). Home page. Retrieved from https://www.abarim-publication.com

Bloomberg, Afghani ($AFN) Climbs 9% Under Tight Taliban Controls. <https://www.bloomberg.com>. accessed: 17/04/2024.

Bank Negara Malaysia. (2024, March 3). Shariah Advisory Council members. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/committees/sac/members

Bank Negara Malaysia. (2009). *Act 2009*, Sections: 56-57, 53–54.

Bank Negara Malaysia. (2019). Shariah Governance.

DAB (Central Bank of Afghanistan). (2024). Da Islami Bank Muqarary, Da Mutaarap Bank Sakha Islami Bank ta da Badloon Larkhood.

DAB (Central Bank of Afghanistan). (n.d.). National Shariah Governance Framework (Full-fledged IFI version), p. 14.

DAB (Central Bank of Afghanistan). (n.d.). TOR, p. 8.

Ministry of Justice. Law of the Afghanistan Bank.
http://laws.moj.gov.af/ShowLawPashto.aspx
Bloomberg, Afghani ($AFN) Climbs 9% Under Tight Taliban Controls. <https://www.bloomberg.com>. accessed: 17/04/2024.
OECD. (2017). G20/OECD Principles of Corporate Governance (Arabic Version). Paris, pp. 3-45.
OECD. (n.d.). Corporate Governance. Retrieved from https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/39519167.ppt.
World Bank. (2024, March 22). Documents & Reports. Retrieved from https://documents.worldbank.org/en/publication/documents